برنامج تنمية التجمعات الريفية (تجربة الأردن)

الهدف:

هو برنامج تنمية ريفية متكاملة يهدف إلى خلق اقتصاديات محلية مستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية بهدف تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلا في تنفيذ المشاريع وتمويلها محليا.

يعتبر برنامج تنمية التجمعات الريفية من المبادرات الحكومية الهامة والمميزة، من ناحية توسيع قاعدة الاستفادة من المشاريع التنموية الحكومية وعدم قصرها على منطقة معينة، فمشاريع برنامج تنمية التجمعات الريفية يتم تنفيذها على مستوى التجمعات التي تشمل ما لا يقل عن ثلاثة مناطق تتشابه في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاتها وأولوياتها التنموية. إضافة إلى ذلك تتميز مشاريع برنامج تنمية التجمعات الريفية بتحفيزها للمشاركة المحلية الأوسع في تحديد أولويات المشاريع، تنفيذ المشاريع ومتابعتها في جميع المراحل وملكيتها. أن هذا النهج يعزز انتماء المجتمعات المحلية إلى هذه المشاريع وبالتالي استدامتها، خصوصا وأن هذه المشاريع قد جاءت بناء على الاحتياجات الفعلية لهذه المشاريع.

تمتاز مشاريع برنامج تنمية التجمعات الريفية بتنوعها قطاعيا وجغرافيا، فيتم تنفيذ مشاريع البرنامج في جميع محافظات المملكة، إضافة إلى تنفيذ المشاريع الزراعية، السياحية، التصنيع الغذائي والمشاريع ذات الطبيعة المائية بهدف تحقيق التنمية المتكاملة التي لا تعتمد على التدخلات الفردية.

آلية التنفيذ:

الاتصال مع المجتمعات المحلية المستهدفة، والتي تعتبر من مناطق أولويات الفقر في الأردن، بهدف إيصال رسالة البرنامج وقياس مدى رغبة هذه المجتمعات بالاستفادة من المشاريع والمساهمة فيه.

·مؤسسة المشاركة المحلية من خلال تشكيل لجان محلية تمثل جميع سكان المناطق ضمن التجمع بما يضمن التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع، إضافة إلى المشاركة النسوية.

·تشكيل اللجان المحورية الممثلة للجان المحلية والتي تتولى بدورها وبالاشتراك والتشاور مع هذه اللجان تحديد الاحتياجات للمشاريع، ترتيب الأولويات والاشتراك في جميع خطوات تنفيذ المشاريع إضافة إلى تأمين المساهمة المحلية في هذه المشاريع.

·تحقيق الإطار القانوني المناسب لملكية المجتمع المحلي لهذه المشاريع وتعظيم الاستفادة منها، والذي يكون المخرج الأهم للبرنامج.

·تنفيذ المشاريع المستقبلية التي يحددها المجتمع المحلي والتي يتم تمويلها من الريع المتحقق من المشاريع التي مولها البرنامج أول مرة.١ الجهات لتنفيذية.

الجهات التنفيذية:

تفعيلا لمشاركة المجتمع المحلي، وتعظيم دور المؤسسات الغير حكومية ، والاستفادة من خبراتها في تنفيذ مشاريع تنموية في المجتمعات المحلية ، وخروجا عن الطرق التقليدية في عملية تنفيذ هذه المشاريع ، فقد تم طرح عطاء تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تنمية التجمعات الريفية، حيث تم إحالة العطاء على ثلاثة ائتلافات لمنظمات غير حكومية دولية مؤتلفة مع منظمات غير حكومية محلية على شكل منحة تعاونية، وهذه الائتلافيات، هي:

١- ائتلاف مؤسسة نهر الأردن مع(Mercy Corps) .

٢- .ائتلاف الصندوق الأردني الهاشمي مع(Creative Associates)

٣- ائتلاف جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي مع (Cooperative House Foundation)

وقد تم تخصيص مبلغ إجمالي وقدره (٦) مليون دينار من أجل تنفيذ هذا البرنامج ، تم توزيعها بالتساوي على الائتلافيات المذكورة بمعدل (٢) مليون دينار لكل جهة. بهدف تغطية أكبر عدد من التجمعات الريفية وتنفيذ أكبر عدد من المشاريع خلال أقصر فترة زمنية. كما تم تخصيص مبلغ (١,٢) مليون دينار من أجل تنفيذ مشاريع بنية تحتية داعمة لمشاريع تنمية المجتمعات الريفية.

برنامج المنح الإنتاجية للمجتمعات والجمعيات المحلية

من خلال مكون المنح الصغيرة يتم استقبال مقترحات مشاريع تنموية إنتاجية من قبل الجمعيات والمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية المؤهلة الراغبة في الحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية التي تنطبق عليها المعايير والأسس الإنتاجية وعامل الاستدامة في عملية التنمية المتواجدة في محافظات المملكة وذلك لدراسة وتقييم هذه المشاريع للمساعدة بتقديم الدعم المالي والفني لتنفيذ مشاريع تنموية تساعد على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في كافة مناطق المملكة، خاصة المناطق الأكثر فقراً من خلال الطلبات والمقترحات المقدمة لبرنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية التي يأتي تمويلها ضمن خطة متكاملة للوزارة لتوفير التمويل للمشاريع التنموية الصغيرة التي تهدف إلى زيادة إنتاجية المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية بإدارة وتنفيذ هذه المشاريع ، مع التأكيد على أهمية التوزيع الجغرافي لهذه المشاريع على كافة محافظات المملكة.

أهداف مكون المنح الصغيرة:

تتمثل بتلبية احتياجات آنية للمجتمعات المحلية الفقيرة التي تعاني من مشاكل مختلفة تحتاج إلى تدخل فوري لمعالجتها، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ مشاريع مختلفة تتناسب مع حجم ونوع هذه المشاكل.

آلية التنفيذ:

تعتمد على اختيار المشاريع المنوي تنفيذها من قبل لجنة مختصة ، لدراسة طلبات المشاريع المقدمة واختيار الأنسب منها والتنسيب به.

أولاً : معايير اختيار الجهة المستفيدة:

حيث يؤخذ بعين الاعتبار في هذا البند، الوضع القانوني للجهة المستفيدة، الوضع المالي، القدرة المؤسسية، وقدرة المؤسسة على التواجد في منطقة المشروع، بالإضافة إلى قدرة المؤسسة على المساهمة سواء ماديا أو عينيا في تنفيذ المشروع.

١) الوضع القانوني:

حيث يتم التأكد من الوضع القانوني للجهة المتقدمة بالطلب من خلال ومراجعة وفحص كافة السجلات المتعلقة بالجهة المتقدمة وفق معايير الجهة الحكومية المسؤولة بحيث يشمل:-

أ) وثائق الجهة المتقدمة: من حيث شهادة التسجيل، تاريخ التأسيس، قيود التسجيل قانون الجهة (إذا كان قانون خاص).
ب)الغاية من تأسيس الجهة: ويشمل الأهداف ونظم العمل اللازمة لقياس مدى مواءمة أهداف الجهة المتقدمة للبرامج المطلوبة للاستفادة من المنحة.
ج) نظام العمل والهيكل الإداري: ويشمل على إدارة الجهة واتخاذ القرار وأهلية الإدارة على الدخول في اتفاقيات حكومية، والحصول على منح وتبرعات مباشرة والتبعية القانونية والإدارية للجهة.

٢) القدرة المالية:

ويقصد بها التأكد من الوضع المالي وقدرة المؤسسة على دعم المشروع بمساهمات مباشرة أو غير مباشرة ويشمل :-

أ) تقرير مدقق الحسابات الخارجي للسنتين الأخيرتين.
ب)ميزان المراجعة السنوي للإيرادات والمصروفات.
ج) موازنة المشاريع الممولة خارجيا للسنتين الأخيرتين ومساهمة الجهة فيها.
د) القدرات المالية والمحفظة المالية والإنمائية للجهة.
ه) ممتلكات الجهة من مباني، مشاريع، وسائط، الخ ....

٣) القدرة المؤسسية:

ويقصد بها التأكد من قدرة المؤسسة على تنفيذ المشروع المقدم من حيث:

أ) المشاريع المشابهة والتي تم تنفيذها من قبل الجهة المتقدمة والتي تخدم نفس أهداف برنامج "تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية".
ب) توفير الكوادر والكفاءات الفنية والإدارية لتنفيذ المشروع.
ج) إثبات قدرة الجهة على استقطاب الدعم ودمج الفئة المستهدفة بتنفيذ البرنامج.

٤) التواجد في منطقة المشروع:

يجب أن تكون المنطقة الجغرافية للمشروع المقترح واقعة ضمن منطقة العمل القانونية للجهة المتقدمة.

٥) القدرة على المساهمة:

على المؤسسة المتقدمة إظهار ما يثبت قدرتها وعزمها على المساهمة في تنفيذ المشروع ماديا أو عينيا أو من خلال الدعم الفني والإداري للمشروع.

ثانياً : معايير اختيار المشاريع المقترحة:

حيث سينظر إلى دور المشروع المقترح في الحد من الفقر والبطالة في منطقة التنفيذ المختارة، حاجة المجتمع المحلي للمشروع، انسجام المشروع مع فلسفة وتوجهات برنامج "تعزيز الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية"، وقدرة المشروع على تحقيق فائدة اقتصادية ذات جدوى بالإضافة إلى الاستمرارية والديمومة.

١) أن تكون المنطقة المستهدفة من المناطق التي ترتفع بها نسبة الفقر والبطالة، وأن تكون من مناطق أولويات برنامج تعزيز الإنتاجية الاجتماعية والاقتصادية (Priority Areas) ويشمل تبرير المنطقة المستهدفة على:-

- عدد السكان وعدد المستفيدين من المشروع<
- حالة الفقر .
- حالة البطالة.
- معدل دخل الأسرة.
- مستوى التعليم.
- مستوى الأمية.
- أية معلومات إحصائية ذات علاقة بالمشروع.

٢) مبررات المشروع وارتباطه بتحقيق أهداف برنامج تعزيز الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية وربط ذلك بمخرجات المشروع على شكل أنشطة وبرامج للتدخل المباشر، وتعطى الأولوية للجهات التي استطاعت ربط الأهداف وتحقيق شموليته في الجانبين الاجتماعي والاقتصادي.
٣) تحقيق عامل الاستمرارية والديمومة من الناحية الاقتصادية وبعد المدى على التأثير على الجوانب الاجتماعية.
٤) تحقيق عامل المشاركة الأهلية والدمج الاجتماعي في جميع خطوات ومراحل المشروع ابتداء من تحديد الأولويات للمشاكل والحلول ومرورا بعملية التنفيذ وانتهاء بالمتابعة والتقييم ومن ثم إدراج ذلك في طلب المشروع.
٥) أن يلبي المشروع حاجة فعلية ذات أولوية بالنسبة للفئة المستهدفة من وجهة نظرهم ووجهة الجهة المقدمة للمشروع، والعامل الأهم هو انبثاق المشروع من الفئة المستهدفة نفسها.
٦) أن لا يتعارض المشروع مع سياسات الحكومة الإنمائية وأن لا يعد تكرارا أو تداخلا لمشاريع أخرى مشابهة منفذة في المنطقة، بحيث تكون المنطقة غير مستفيدة من برامج تصب في أهداف مشابهة.
٧) أن يكون المشروع آمن بيئيا ومنسجم مع الوضع الاجتماعي والثقافي للفئة المستهدفة.
٨) أن تكون الملكية القانونية للوازم الإنشاء والعقارات المرتبطة بالمشروع هي ملك خاص للجهة المتقدمة.
٩) أن يشمل المشروع كافة الفئات دون تميز، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة النوع الاجتماعي وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.
١٠)أن يكون المشروع ذا بعد تنموي، بحيث يراعي كافة الأمور الواردة سابقا.
١١)أن تساهم الجهة المتقدمة بما يعادل ٣٠% من قيمة المشاريع الإجمالية.

ثالثاً :آلية تقييم المشاريع المقترحة:

حيث سيتم تقييم المشاريع المقترحة بناء على نقاط ترجيحية لمعايير اختيار المشاريع والتي ذكرت آنفا، للخروج بالمشروع الأنسب وأولويات التنفيذ.